جامعة القاهرة
كلية الحقوق

التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة
سامية عبد الله سالم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

- **الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم** — **رئيساً ومشرفاً**
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة القاهرة وعميد الكلية السابق
- **الأستاذ الدكتور/ شريف سيد كامل** — **عضواً**
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة القاهرة
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث الأسبق
- **الأستاذ الدكتور/ عادل يحيى قرني** — **عضواً ومشرفاً**
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق – جامعة القاهرة
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث الأسبق
- **المستشار الدكتور/ محمد محمد الدسوقي الشهاوي** — **عضواً**
الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة

٢٠١٨م/٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1]

صدق الله العظيم

(١) الآية رقم ٥ من سورة الفاتحة.

الإهداء

إلى منارة العلم والمعرفة مصر المحروسة بإذن الله تعالى

تقديراً وعرفاناً

إلى وطني الغالي ليبيا حفظها الله من كل سوءٍ

وفاءً واعتزازاً

أهدي هذا الجهد

الباحثة

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد رحلة بحث تكللت بإنجاز هذه الرسالة إلا أن أحمد الله سبحانه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشكره على فضله، وجزيل إحسانه بأن وفقني لإنجازها، وأن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة والحكم عليها، الأساتذة الأجلاء:

الأستاذ الدكتور عمر محمد سالم، رئيس اللجنة، والمشرف على الرسالة، أستاذ القانون الجنائي، وعميد الكلية السابق؛ الذي أسرني بلطفه، وتواضعه الجم حينما قبل سيادته الانضمام إلى الإشراف عليها، رغم كثرة مسئولياته، وتعدد مشاغله العلمية، فإنه لشرف كبير أن يجود بهذا الإشراف أستاذ جليل فاضل عمّت شهرته، وذاع صيته في المجالين الأكاديمي والعملي، ما يجعلني أعجز عن واجب شكره كما يليق به، فجعلكم الله ذخراً للعلم، وعوناً وسنداً لطلابه، وجزاكم عني خير الجزاء.

والأستاذ الدكتور شريف سيد كامل، عضو اللجنة، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي، ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث الأسبق؛ إذ أسعدني وشرفني تفضل سيادته بقبول الاشتراك في تقييمها، وتجشم عناء سد نقائصها، وإثراء جوانبها بملاحظاته القيمة، وآرائه السديدة، فكانت فرصة ثمينة لأنهل من فيض علم قامة علمية كبيرة في فقه القانون الجنائي، تصغر أمامها عبارات الشكر، فلكم أسمى آيات التقدير والعرفان.

والأستاذ الدكتور عادل يحيى قرني، عضو اللجنة، والمشرف على الرسالة، أستاذ القانون الجنائي، ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث الأسبق، الذي شرفت الرسالة بقبول سيادته الإشراف عليها، رغم ما يثقل كاهله من أعباء علمية جمة، فلم يألُ جهداً، أو يدخر وسعاً في توجيهي وإرشادي حتى استوت على سوقها؛ إذ تشهد له مفرداتها بقيمة ما أولاني من وفير علمه، وثمين وقته، في سعة صدر، ودماثة خلق، فكلمات الشكر والامتنان، وإن أتيت كل بلاغة، لن توفيه شيئاً من حقه، ولا بجزءٍ بسيط عمّا قدم، فلكم مني كل التقدير، ومن الله أوفى الجزاء.

والمستشار الدكتور محمد محمد الشهاوي، عضو اللجنة، الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة؛ فقد كان مدعاة لاغتباطي وامتناني الشديدين تفضل سيادته بقبول الاشتراك في عضوية هذه اللجنة، رغم ضيق وقته، وكثرة انشغالاته؛ مما زاد الرسالة قيمة وتشريفاً، أضفي عليها بآرائه الوجيهة، وأضاف إليها ملاحظاته الدقيقة، وأستفدت من توجيهاته البنّاءة أيما استفادة، فلكم أسمى آيات التقدير والعرفان.

كما أتقدم بخالص الشكر ووافر التقدير إلى كل القائمين على المكتبات التي ارتدتها في مصر وخارجها، على ما أبدوه من ترحيب وتعاون، وإلى كل من شد أزري، وقدم لي يد العون والمساعدة طيلة فترة إعدادها.

الباحثة

مقدمة

١ـ تدويل الملاحقة القضائية على الجرائم الدولية:

تُعرّف الجريمة الدولية بأنها " سلوك إرادي غير مشروع، يصدر عن فرد باسم الدولة أو بتشجيع أو رضاء منها، ويكون منطوياً على مساس بمصلحة دولية محمية قانوناً"(١)؛ إذ تحمي قواعد القانون الدولي جملة من القيم والمصالح تبين التجربة الإنسانية أنه لا يستقيم قيام مجتمع دولي منظم بدونها، وأن المساس بها يستحق جزاءً مناسباً لخطورة الاعتداء عليها(٢).

ولئن "كان هذا المفهوم يتفق في نطاق النظامين القانونيين –الداخلي والدولي– من حيث ضرورة توقيع الجزاء على كل الأفعال التي تمثل اعتداءً جسيماً على القيم والمصالح العليا السائدة في كليهما"(٣)، إلا أن المجتمع الدولي لا تنظم علاقاته وتضبطها سلطات عامة، مثل السلطة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية الموجودة في المجتمع الوطني(٤). ولذا جعل افتقار القانون الدولي للآليات الكافية للملاحقة القضائية، المسئولية الأولى في العقاب على انتهاكات اتفاقيات جنيف، أو انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية، أو القانون العرفي لجرائم الحرب، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تتوقف أساساً على ملاحقتها من لدن المحاكم الوطنية(٥)؛ حيث تتردد الدول كثيراً في تدويل الملاحقة القضائية عليها؛ لأن وجود محكمة جنائية دولية سيتدخل في واحدٍ من أقدس مظاهر سيادة الدولة ألا وهو اختصاصها القضائي الجنائي(٦).

---

(١) **الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد**، "الجريمة الدولية"، القاهرة، دار النهضة العربية، دون طبعة، ١٩٧٩م، رقم ١، ص ٦.

(٢) انظر، **الدكتور محمود نجيب حسني**، "دروس في القانون الجنائي الدولي"، القاهرة، دار النهضة العربية، دون طبعة، ١٩٦٠م، رقم ١، ص ٧.

(٣) **الدكتور عبد الواحد محمد الفار**، "الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها"، القاهرة، دار النهضة العربية، دون طبعة، ١٩٩٦م، ص ٤٠.

(٤) انظر، **الدكتور علي عبد القادر القهوجي**،"القانون الدولي الجنائي– أهم الجرائم الدولية، المحاكم الجنائية الدولية–"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،٢٠٠١م، ص ١٦٦.

(٥) انظر،

Philippe Kirsch, " The Role of The International Criminal Court in Enforcing International Criminal Law ", American University International Law Review, Volume 22, Issue 4, 2007, p 540.

(٦) انظر،

Antonio Cassese, "On The Current Trends towards Criminal Prosecution and Punishment of Breaches of International Humanitarian Law ", European Journal of International law ,Volume 9, Number 1, 1998, p 11.

الفهرس

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	مقدمة	١
١-	تدويل الملاحقة القضائية على الجرائم الدولية	١
٢-	نظرة موجزة على جهود إنشاء المحكمة الجنائية الدولية	٢
٣-	اهتمام أعمال المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون في ملاحقاتها القضائية.	٦
٤-	إلمامة موجزة بملاحقات المحكمة الجنائية الدولية المقتضية للتعاون..	٩
٥-	تعريف مصطلح التعاون المستخدم لأغراض موضوع الدراسة	١١
٦-	نطاق الدراسة	١٢
٧-	أهمية الدراسة	١٢
٨-	إشكالية الدراسة	١٤
٩-	منهجية الدراسة	١٥
١٠-	خطة الدراسة	١٦
	القسم الأول **ماهية التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية**	
١١-	تمهيد وتقسيم	١٩
	الباب الأول **التعريف بالتعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية**	
١٢-	تمهيد وتقسيم	٢٠
	الفصل الأول **مفهوم التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ومصادره**	
١٣-	تمهيد وتقسيم.....	٢١
	المبحث الأول **مفهوم التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية**	
١٤-	تمهيد وتقسيم	٢٢

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	المطلب الأول	
	المقصود بالتعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية وطبيعته	
١٥-	تمهيد وتقسيم	٢٣
	الفرع الأول	
	المقصود بالتعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٦-	تمهيد	٢٣
١٧-	**أولاً-** سلطة المحكمة الجنائية الدولية في طلب التعاون	٢٣
١٨-	**ثانياً-** مسوّغات تقديم السلطات القضائية الوطنية للتعاون	٢٦
	الفرع الثاني	
	طبيعة التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٩-	تمهيد	٣٠
٢٠-	**أولاً-** طبيعة التعاون في نظام روما الأساسي	٣٠
٢١-	**ثانياً-** طبيعة التعاون في إطار التعاون القضائي الدولي في مجال الجرائم الدولية	٣٢
	المطلب الثاني	
	ذاتية التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
٢٢-	تمهيد وتقسيم	٣٩
	الفرع الأول	
	التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحاكم الدولية المنشأة عقب الحربين العالميتين	
٢٣-	تمهيد	٣٩
٢٤-	**أولاً-** التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحاكم الدولية المنشأة عقب الحرب العالمية الأولى	٤٠
٢٥-	**ثانياً-** التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحاكم الدولية المنشأة عقب الحرب العالمية الثانية	٤٢

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الثاني	
	التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية	
	والتعاون مع المحاكم الدولية المنشأة بمساعدة الأمم المتحدة	
٢٦-	تمهيد	٤٥
٢٧-	**أولاً-** التعاون مع المحكمةالجنائية الدولية والتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية المخصصة	٤٥
٢٨-	**ثانياً-** التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحاكم الجنائية المختلطة.....	٥١
	المبحث الثاني	
	مصادر التعاون بين السلطات القضائية الوطنية	
	والمحكمة الجنائية الدولية	
٢٩-	تمهيد وتقسيم	٥٥
	المطلب الأول	
	المصدر التشريعي	
٣٠-	تمهيد وتقسيم	٥٦
	الفرع الأول	
	إنفاذ نظام روما الأساسي في المجال التشريعي الوطني	
٣١-	تمهيد	٥٦
٣٢-	**أولاً-** إنفاذ نظام روما الأساسي في المجال التشريعي الوطني وفقاً للنهج الأحادي.....	٥٦
٣٣-	**ثانياً-** إنفاذ نظام روما الأساسي في المجال التشريعي الوطني وفقاً للنهج الثنائي.....	٥٩
	الفرع الثاني	
	الالتزام بسن تشريع تنفيذي	
٣٤-	تمهيد	٦٣
٣٥-	**أولاً-** مضمون الالتزام بسن تشريع تنفيذي	٦٣
٣٦-	**ثانياً-** موقف الدول الأطراف من تنفيذ الالتزام بسن تشريع تنفيذي .	٦٦

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	المطلب الثاني	
	المصدر الاتفاقي	
٣٧-	تمهيد وتقسيم	٧٣
	الفرع الأول	
	اتفاقات التعاون التكميلية	
٣٨-	تمهيد	٧٣
٣٩-	**أولاً-** إبرام اتفاق تعاون تكميلي في حال غياب التشريع التنفيذي ...	٧٧
٤٠-	**ثانياً-** إبرام اتفاق تعاون تكميلي للتعاون في إجراءات محددة	٧٧
	الفرع الثاني	
	اتفاقات التعاون التأسيسية	
٤١-	تمهيد	٨٠
٤٢-	**أولاً-** إبرام اتفاق تعاون مع دولة غير طرف بموجب نظام روما الأساسي.....	٨٠
٤٣-	**ثانياً-** إبرام اتفاق تعاون مع دولة غير طرف لدى الإحالة من مجلس الأمن الدولي.....	٨٢
	الفصل الثاني	
	السلطات القضائية الوطنية وأجهزة المحكمة الجنائية الدولية المعنية بالتعاون	
٤٤-	تمهيد وتقسيم	٨٧
	المبحث الأول	
	السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون إلى المحكمة الجنائية الدولية	
٤٥-	تمهيد وتقسيم	٨٨
	المطلب الأول	
	مقومات السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون	
٤٦-	تمهيد وتقسيم	٨٩

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الأول	
	المقومات المؤسسية	
٤٧-	تمهيد	٩٠
٤٨-	**أولاً-** شرعية السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون	٩٠
٤٩-	**ثانياً-** اختصاص السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون...	٩٣
	الفرع الثاني	
	المقومات الوظيفية	
٥٠-	تمهيد	٩٦
٥١-	**أولاً-** استقلال السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون	٩٧
٥٢-	**ثانياً-** حياد السلطات القضائية الوطنية المعنية بتقديم التعاون	١٠٠
	المطلب الثاني	
	تحديد السلطات القضائية الوطنية المعنية	
	بتقديم التعاون	
٥٣-	تمهيد وتقسيم	١٠٣
	الفرع الأول	
	سلطات التحقيق	
٥٤-	تمهيد	١٠٣
٥٥-	**أولاً-** النيابة العامة	١٠٤
٥٦-	**ثانياً-** قاضي التحقيق.....	١٠٨
	الفرع الثاني	
	سلطات المحاكمة	
٥٧-	تمهيد	١١٢
٥٨-	**أولاً-** المحاكم المختصة بمباشرة الإجراءات القضائية	١١٢
٥٩-	**ثانياً-** المحاكم غير المختصة بمباشرة الإجراءات القضائية	١١٤
	المبحث الثاني	
	أجهزة المحكمة الجنائية الدولية المعنية بطلب التعاون	
	من السلطات القضائية الوطنية	
٦٠-	تمهيد وتقسيم	١١٨
	المطلب الأول	
	مكتب المدعي العام	
٦١-	تمهيد وتقسيم	١١٩

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الأول	
	تنظيم مكتب المدعي العام واختصاصه	
٦٢-	تمهيد	١١٩
٦٣-	**أولاً-** تنظيم مكتب المدعي العام	١١٩
٦٤-	**ثانياً-** اختصاصات مكتب المدعي العام	١٢٣
	الفرع الثاني	
	سلطات مكتب المدعي العام في إطار التعاون	
٦٥-	تمهيد	١٢٧
٦٦-	**أولاً-** طلب التعاون في إجراءات التحقيق	١٢٧
٦٧-	**ثانياً-** التنفيذ المباشر لطلب التعاون	١٣٠
	المطلب الثاني	
	الدوائر القضائية	
٦٨-	تمهيد وتقسيم	١٣٣
	الفرع الأول	
	الدائرة التمهيدية	
٦٩-	تمهيد	١٣٤
٧٠-	**أولاً-** مهام الدائرة التمهيدية	١٣٤
٧١-	**ثانياً-** سلطات الدائرة التمهيدية في إطار التعاون	١٣٨
	الفرع الثاني	
	الدائرة الابتدائية	
٧٢-	تمهيد	١٤٣
٧٣-	**أولاً-** وظيفة الدائرة الابتدائية	١٤٣
٧٤-	**ثانياً-** سلطة الدائرة الابتدائية في طلب التعاون	١٤٦
	الباب الثاني	
	شروط التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
٧٥-	تمهيد وتقسيم	١٤٨
	الفصل الأول	
	شروط التعاون المتعلقة بإقامة الدعوى الجنائية الدولية	
٧٦-	تمهيد وتقسيم	١٤٩

الفقرة	الموضـــــوع	الصفحة
	المبحث الأول	
	إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية	
٧٧-	تمهيد وتقسيم	١٥٠
	المطلب الأول	
	إحالة الدعوى إلى المدعي العام	
٧٨-	تمهيد وتقسيم	١٥١
	الفرع الأول	
	إحالة الدعوى إلى المدعي العام من الدول	
٧٩-	تمهيد	١٥١
٨٠-	**أولاً-** إحالة الدعوى إلى المدعي العام من قبل الدولة الطرف	١٥١
٨١-	**ثانياً-** إحالة الدعوى إلى المدعي العام من قبل الدولة غير الطرف ..	١٥٦
	الفرع الثاني	
	إحالة الدعوى إلى المدعي العام من مجلس الأمن الدولي	
٨٢-	تمهيد	١٥٨
٨٣-	**أولاً-** سلطة مجلس الأمن الدولي في إحالة الدعوى	١٥٩
٨٤-	**ثانياً-** إشكالية إحالة الدعوى من مجلس الأمن الدولي	١٦٤
	المطلب الثاني	
	إحالة الدعوى من المدعي العام	
٨٥-	تمهيد وتقسيم	١٦٧
	الفرع الأول	
	سلطة المدعي العام في إحالة الدعوى	
٨٦-	تمهيد	١٦٧
٨٧-	**أولاً-** تقرير سلطة المدعي العام في إحالة الدعوى	١٦٧
٨٨-	**ثانياً-** تطبيقات سلطة المدعي العام في إحالة الدعوى	١٧١
	الفرع الثاني	
	الالتزامات الواقعة على المدعي العام لدى إحالة الدعوى	
٨٩-	تمهيد	١٧٣
٩٠-	**أولاً -** الالتزام بالإخطار عن إحالة الدعوى	١٧٣
٩١-	**ثانياً-** الالتزام بالتنازل عن إحالة الدعوى	١٧٦

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	المبحث الثاني	
	قبول الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية	
٩٢-	تمهيد وتقسيم	١٧٩
	المطلب الأول	
	قبول الدعوى لعدم رغبة السلطات القضائية الوطنية في إجراء المحاكمة	
٩٣-	تمهيد وتقسيم	١٨٠
	الفرع الأول	
	تقاعس السلطات القضائية الوطنية عن إجراء المحاكمة	
٩٤-	تمهيد	١٨٠
٩٥-	**أولاً-** عدم مباشرة السلطات القضائية الوطنية للإجراءات القضائية..	١٨٠
٩٦-	**ثانياً-** مباشرة السلطات القضائية الوطنية لإجراءات صورية	١٨٣
	الفرع الثاني	
	إجراء السلطات القضائية الوطنية لمحاكمة غير عادلة	
٩٧-	تمهيد	١٨٦
٩٨-	**أولاً-** مضمون إجراء السلطات القضائية الوطنية لمحاكمة غير عادلة	١٨٦
٩٩-	**ثانياً-** أثر إجراء السلطات القضائية الوطنية لمحاكمة غير عادلة ...	١٩٠
	المطلب الثاني	
	قبول الدعوى لعدم قدرة السلطات القضائية الوطنية على إجراء المحاكمة	
١٠٠-	تمهيد وتقسيم	١٩٣
	الفرع الأول	
	عدم القدرة المادية للسلطات القضائية الوطنية على إجراء المحاكمة	
١٠١-	تمهيد	١٩٣
١٠٢-	**أولاً-** الانهيار الكلي للسلطات القضائية الوطنية	١٩٣
١٠٣-	**ثانياً-** الانهيار الجزئي للسلطات القضائية الوطنية	١٩٦

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الثاني	
	عدم القدرة القانونية للسلطات القضائية الوطنية	
	على إجراء المحاكمة	
١٠٤-	تمهيد	١٩٩
١٠٥-	**أولاً-** التزام الدول الأطراف بتقرير الأساس القانوني للملاحقة القضائية .	١٩٩
١٠٦-	**ثانياً-** مدى تنفيذ الدول الأطراف للالتزام بتقرير أساس قانوني للملاحقة.	٢٠١
	الفصل الثاني	
	شروط التعاون المتعلقة بمباشرة إجراءات	
	الدعوى الجنائية الدولية	
١٠٧-	تمهيد وتقسيم	٢٠٥
	المبحث الأول	
	عدم إعمال الصلاحيات الإجرائية المنصوص عليها في	
	نظام روما الأساسي	
١٠٨-	تمهيد وتقسيم	٢٠٦
	المطلب الأول	
	عدم إبداء الدفوع الشكلية أمام	
	المحكمة الجنائية الدولية	
١٠٩-	تمهيد وتقسيم	٢٠٧
	الفرع الأول	
	الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية	
	بنظر الدعوى	
١١٠-	تمهيد	٢٠٨
١١١-	**أولاً-** أسباب الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر الدعوى	٢٠٨
١١٢-	**ثانياً-** إبداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر الدعوى	٢١٢
	الفرع الثاني	
	الدفع بعدم قبول المحكمة الجنائية الدولية للدعوى	
١١٣-	تمهيد	٢١٦

الفقرة	الموضـــــوع	الصفحة
١١٤-	**أولاً-** حالات الدفع بعدم قبول المحكمة الجنائية الدولية للدعوى	٢١٦
١١٥-	**ثانياً-** ميعاد الدفع بعدم قبول المحكمة الجنائية الدولية للدعوى	٢١٩
	المطلب الثاني **عدم إرجاء التحقيق أو المحاكمة أمام** **المحكمة الجنائية الدولية**	
١١٦-	تمهيد وتقسيم	٢٢١
	الفرع الأول **تخويل صلاحية إرجاء التحقيق أو المحاكمة لمجلس** **الأمن الدولي وممارستها**	
١١٧-	تمهيد	٢٢٢
١١٨-	**أولاً-** تخويل صلاحية إرجاء التحقيق أو المحاكمة لمجلس الأمن الدولي .	٢٢٢
١١٩-	**ثانياً-** ممارسة مجلس الأمن الدولي لصلاحية إرجاء التحقيق أو المحاكمة	٢٢٥
	الفرع الثاني **تأثير صلاحية إرجاء التحقيق أو المحاكمة على** **عمل المحكمة الجنائية الدولية**	
١٢٠-	تمهيد	٢٢٨
١٢١-	**أولاً-** أثر الإرجاء على مباشرة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها	٢٢٨
١٢٢-	**ثانياً-** أثر الإرجاء على طلب المحكمة الجنائية الدولية للتعاون	٢٣١
	المبحث الثاني **استبعاد الموانع الإجرائية المقررة في القوانين الوطنية**	
١٢٣-	تمهيد وتقسيم	٢٣٤
	المطلب الأول **استبعاد الحصانة القضائية**	
١٢٤-	تمهيد وتقسيم	٢٣٥
	الفرع الأول **تعارض الحصانة القضائية مع نظام روما الأساسي**	
١٢٥-	تمهيد	٢٣٥
١٢٦-	**أولاً-** عدم اعتداد نظام روما الأساسي بالحصانة القضائية	٢٣٥
١٢٧-	**ثانياً-** رفع التعارض بين الحصانة القضائية ونظام روما الأساسي ..	٢٣٩

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الثاني	
	تعارض الحصانة القضائية مع استراتيجية الادعاء العام	
١٢٨-	تمهيد	٢٤٣
١٢٩-	أولاً- مضمون التعارض بين الحصانة القضائية واستراتيجية الادعاء العام	٢٤٤
١٣٠-	ثانياً- تقدير استراتيجية الادعاء العام	٢٤٧
	المطلب الثاني	
	استبعاد العفو	
١٣١-	تمهيد وتقسيم	٢٥٣
	الفرع الأول	
	صور العفو	
١٣٢-	تمهيد	٢٥٣
١٣٣-	أولاً- العفو عن عقوبة الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية .	٢٥٤
١٣٤-	ثانياً- العفو عن الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية ..	٢٥٦
	الفرع الثاني	
	التوسع في حالات عدم منح العفو	
١٣٥-	تمهيد	٢٥٩
١٣٦-	أولاً- عدم منح العفو في حالة النزاع المسلح القائم	٢٥٩
١٣٧-	ثانياً- عدم منح العفو في حالة ما بعد النزاع المسلح	٢٦٣
	القسم الثاني	
	أحكام التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٣٨-	تمهيد وتقسيم	٢٦٩
	الباب الأول	
	الأحكام التنظيمية للتعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٣٩-	تمهيد وتقسيم	٢٧٠
	الفصل الأول	
	كيفية التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٤٠-	تمهيد وتقسيم	٢٧١

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	المبحث الأول	
	تقديم المحكمة الجنائية الدولية لطلب التعاون	
١٤١-	تمهيد وتقسيم	٢٧٢
	المطلب الأول	
	إحالة طلب التعاون ومحتواه	
١٤٢-	تمهيد وتقسيم	٢٧٣
	الفرع الأول	
	إحالة طلب التعاون	
١٤٣-	تمهيد	٢٧٣
١٤٤-	أولاً- أجهزة المحكمة الجنائية الدولية المختصة بإحالة طلب التعاون.	٢٧٤
١٤٥-	ثانياً- القنوات الوطنية التي يحال عبرها طلب التعاون	٢٧٦
	الفرع الثاني	
	محتوى طلب التعاون	
١٤٦-	تمهيد	٢٨٢
١٤٧-	أولاً - شكل طلب التعاون	٢٨٢
١٤٨-	ثانياً- بيانات طلب التعاون	٢٨٥
	المطلب الثاني	
	ضمانات فعالية طلب التعاون	
١٤٩-	تمهيد وتقسيم	٢٨٨
	الفرع الأول	
	سرية طلب التعاون	
١٥٠-	تمهيد	٢٨٨
١٥١-	أولاً- محافظة السلطات القضائية الوطنية على سرية طلب التعاون .	٢٨٩
١٥٢-	ثانياً- كفالة المحكمة الجنائية الدولية لسرية طلب التعاون	٢٩١
	الفرع الثاني	
	خصوصية طلب التعاون	
١٥٣-	تمهيد	٢٩٣
١٥٤-	أولاً- عدم تعرض الشخص لإجراءات قضائية غير واردة في طلب التعاون	٢٩٣

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
١٥٥-	ثانياً- عدم استخدام الأدلة في إجراءات قضائية غير واردة في طلب التعاون	٢٩٧
	المبحث الثاني	
	تنفيذ السلطات القضائية الوطنية لطلب التعاون	
١٥٦-	تمهيد وتقسيم	٣٠٢
	المطلب الأول	
	محددات تنفيذ طلب التعاون	
١٥٧-	تمهيد وتقسيم	٣٠٣
	الفرع الأول	
	الإجراءات الواجبة التطبيق عند تنفيذ طلب التعاون	
١٥٨-	تمهيد	٣٠٣
١٥٩-	أولاً- تطبيق إجراءات القانون الوطني لدى تنفيذ طلب التعاون	٣٠٣
١٦٠-	ثانياً- تطبيق الإجراءات الواردة في طلب التعاون	٣٠٦
	الفرع الثاني	
	دور السلطة التنفيذية في تنفيذ طلب التعاون	
١٦١-	تمهيد	٣١٠
١٦٢-	أولاً- قيام السلطة التنفيذية بالأعمال المتعلقة بتنفيذ طلب التعاون	٣١٠
١٦٣-	ثانياً- قيام السلطة التنفيذية بالفصل في تنفيذ طلب التعاون	٣١٣
	المطلب الثاني	
	الالتزامات المترتبة على تنفيذ طلب التعاون	
١٦٤-	تمهيد وتقسيم	٣١٦
	الفرع الأول	
	إجراء المشاورات بشأن تنفيذ طلب التعاون	
١٦٥-	تمهيد	٣١٦
١٦٦-	أولاً- واجب التشاور	٣١٦
١٦٧-	ثانياً- أمثلة لبعض المشكلات لأجل إجراء التشاور	٣١٩
	الفرع الثاني	
	تحديد تكاليف تنفيذ طلب التعاون	
١٦٨-	تمهيد	٣٢٢

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
١٦٩-	أولاً- تكبد التكاليف العادية لتنفيذ طلب التعاون	٣٢٢
١٧٠-	ثانياً- تكبد التكاليف الاستثنائية لتنفيذ طلب التعاون	٣٢٥
	الفصل الثاني	
	صور التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية	
١٧١-	تمهيد وتقسيم	٣٢٨
	المبحث الأول	
	طلبات التعاون الخاصة بالإجراءات القضائية ضد الأشخاص المتهمين	
١٧٢-	تمهيد وتقسيم	٣٢٩
	المطلب الأول	
	طلب إلقاء القبض على الشخص المتهم	
١٧٣-	تمهيد وتقسيم	٣٣٠
	الفرع الأول	
	طلب إلقاء القبض والتقديم	
١٧٤-	تمهيد	٣٣٠
١٧٥-	أولاً- مضمون طلب تقديم الشخص المتهم	٣٣٠
١٧٦-	ثانياً- تنفيذ طلب إلقاء القبض والتقديم	٣٣٣
	الفرع الثاني	
	طلب إلقاء القبض الاحتياطي	
١٧٧-	تمهيد	٣٤١
١٧٨-	أولاً- دواعي طلب إلقاء القبض الاحتياطي	٣٤٢
١٧٩-	ثانياً- الإفراج عن الشخص المقبوض عليه احتياطياً	٣٤٤
	المطلب الثاني	
	طلب حضور الشخص المتهم	
١٨٠-	تمهيد وتقسيم	٣٤٧
	الفرع الأول	
	طلب الحضور البديل لطلب إلقاء القبض	
١٨١-	تمهيد	٣٤٧
١٨٢-	أولاً- إصدار أمر الحضور البديل لأمر القبض	٣٤٧

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
١٨٣-	ثانياً- التطبيقات العملية لطلب الأمر بالحضور البديل للأمر بالقبض.	٣٥٠
	الفرع الثاني	
	طلب الحضور المؤقت	
١٨٤-	تمهيد	٣٥٣
١٨٥-	أولاً- ضوابط طلب الحضور المؤقت	٣٥٣
١٨٦-	ثانياً- التحديد التشريعي الوطني للشخص المطلوب حضوره مؤقتاً ..	٣٥٦
	المبحث الثاني	
	طلبات التعاون الخاصة بالإجراءات القضائية لجمع الأدلة	
١٨٧-	تمهيد وتقسيم	٣٦١
	المطلب الأول	
	الطلبات الخاصة بإجراءات جمع الأدلة في الإطار المادي للجرائم	
١٨٨-	تمهيد وتقسيم	٣٦٢
	الفرع الأول	
	الطلبات المتعلقة بإجراءات جمع الأدلة المكانية	
١٨٩-	تمهيد	٣٦٢
١٩٠-	أولاً- طلب إجراء المعاينة لمكان الجريمة	٣٦٢
١٩١-	ثانياً- طلب تنفيذ أوامر التفتيش والحجز	٣٦٦
	الفرع الثاني	
	الطلبات المتعلقة بإجراءات جمع الأدلة الكتابية	
١٩٢-	تمهيد	٣٦٩
١٩٣-	أولاً- طلب تقديم تقارير الخبراء	٣٦٩
١٩٤-	ثانياً- طلب توفير السجلات والمستندات	٣٧٠
	المطلب لثاني	
	الطلبات الخاصة بإجراءات جمع الأدلة في الإطار الشخصي للجرائم	
١٩٥-	تمهيد وتقسيم	٣٧٤
	الفرع الأول	
	طلب استجواب الشخص المتهم	
١٩٦-	تمهيد	٣٧٤

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
١٩٧-	أولاً- النطاق الإجرائي لطلب استجواب الشخص المتهم	٣٧٤
١٩٨-	ثانياً- الحقوق الواجب إبلاغها للشخص المتهم عند تنفيذ طلب الاستجواب	٣٨٠
	الفرع الثاني **طلب سماع الشهود**	
١٩٩-	تمهيد	٣٨٣
٢٠٠-	أولاً- طلب سماع الشهود في إقليم الدولة	٣٨٣
٢٠١-	ثانياً- طلب سماع الشهود في مقر المحكمة الجنائية الدولية	٣٨٦
	الباب الثاني **الأحكام التقييدية للتعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية**	
٢٠٢-	تمهيد وتقسيم	٣٩٣
	الفصل الأول **قيود التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ذات الطابع الدولي**	
٢٠٣-	تمهيد وتقسيم	٣٩٤
	المبحث الأول **تعدد الالتزامات الدولية المتعلقة بطلبات التعاون**	
٢٠٤-	تمهيد وتقسيم	٣٩٥
	المطلب الأول **تعدد الالتزامات الدولية المتعلقة بطلبات التعاون بشأن الأشخاص المتهمين**	
٢٠٥-	تمهيد وتقسيم	٣٩٦
	الفرع الأول **تعدد الالتزام المتعلق بطلب التعاون بشأن الشخص المتهم عن ذات الجريمة**	
٢٠٦-	تمهيد	٣٩٧
٢٠٧-	أولاً- طلب تقديم الشخص من المحكمة وطلب تسليمه من دولة طرف ..	٣٩٧
٢٠٨-	ثانياً- طلب تقديم الشخص من المحكمة وطلب تسليمه من دولة غير طرف	٤٠٠

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الثاني **تعدد الالتزام المتعلق بطلب التعاون بشأن الشخص المتهم عن جرائم مختلفة**	
٢٠٩-	تمهيد	٤٠٤
٢١٠-	أولاً- إعطاء الأولوية لطلب التقديم عند تعدد الطلبات	٤٠٤
٢١١-	ثانياً- مدى إمكانية إعطاء الأولوية لطلب التقديم عند تعدد الطلبات .	٤٠٨
	المطلب الثاني **تعدد الالتزامات الدولية المتعلقة بطلبات التعاون بشأن تقديم المساعدة القضائية**	
٢١٢-	تمهيد وتقسيم	٤١٢
	الفرع الأول **حالة تعدد الالتزام المتعلق بطلب تقديم المساعدة القضائية**	
٢١٣	تمهيد	٤١٣
٢١٤-	أولاً- طلب المساعدة القضائية المقدم من المحكمة الجنائية الدولية ..	٤١٣
٢١٥-	ثانياً- طلب المساعدة القضائية المقدم من دولة أخرى	٤١٥
	الفرع الثاني **الخيارات الإجرائية عند تعدد الالتزام المتعلق بطلب تقديم المساعدة القضائية**	
٢١٦-	تمهيد	٤١٨
٢١٧-	أولاً- تأجيل أحد الطلبين أو تعليق شروط على أي منهما	٤١٨
٢١٨-	ثانياً- تطبيق المبادئ التي أقرتها المادة (٩٠) من نظام روما الأساسي ..	٤٢٠
	المبحث الثاني **تعارض الالتزامات الدولية مع طلبات التعاون**	
٢١٩-	تمهيد وتقسيم	٤٢٤
	المطلب الأول **تعارض الالتزام بالحصانة القضائية الدولية مع طلب التعاون**	
٢٢٠-	تمهيد وتقسيم	٤٢٥
	الفرع الأول **مضمون التزام الدولة بالحصانة القضائية الدولية وتطبيقاته**	
٢٢١-	تمهيد	٤٢٥
٢٢٢-	أولاً- مضمون التزام الدولة بالحصانة القضائية الدولية	٤٢٥

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
٢٢٣-	ثانياً- تطبيقات التزام الدولة بالحصانة القضائية الدولية	٤٢٨
	الفرع الثاني	
	تنازل الدولة عن الحصانة القضائية الدولية	
٢٢٤-	تمهيد	٤٣٢
٢٢٥-	أولاً- التنازل عن الحصانة القضائية الدولية من قبل الدولة الطرف.	٤٣٢
٢٢٦-	ثانياً- التنازل عن الحصانة القضائية الدولية من قبل الدولة غير الطرف	٤٣٧
	المطلب الثاني	
	تعارض الالتزام بعدم تقديم الشخص المتهم مع طلب التعاون	
٢٢٧-	تمهيد وتقسيم	٤٤٢
	الفرع الأول	
	تحديد الالتزام بعدم تقديم الشخص المتهم	
٢٢٨-	تمهيد	٤٤٢
٢٢٩-	أولاً- مصدر الالتزام بعدم تقديم الشخص المتهم	٤٤٢
٢٣٠-	ثانياً- نطاق الالتزام بعدم تقديم الشخص المتهم	٤٤٥
	الفرع الثاني	
	الإعفاء من الالتزام بعدم تقديم الشخص المتهم	
٢٣١-	تمهيد	٤٤٩
٢٣٢-	أولاً- الإعفاء من الالتزام بعدم التقديم طبقاً لأحكام نظام روما الأساسي .	٤٤٩
٢٣٣-	ثانياً- الإعفاء من الالتزام بعدم التقديم طبقاً لأحكام التشريعات التنفيذية ..	٤٥٢
	الفصل الثاني	
	قيود التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية ذات الطابع الوطني	
٢٣٤-	تمهيد وتقسيم	٤٥٦
	المبحث الأول	
	تأجيل تنفيذ طلب التعاون	
٢٣٥-	تمهيد وتقسيم	٤٥٧
	المطلب الأول	
	أسباب تأجيل تنفيذ طلب التعاون	
٢٣٦-	تمهيد وتقسيم	٤٥٨

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	الفرع الأول	
	تداخل تنفيذ طلب التعاون مع إجراءات قضائية جارية	
٢٣٧-	تمهيد	٤٥٨
٢٣٨-	أولاً- الاتفاق على تأجيل الطلب المتداخل تنفيذه مع إجراءات قضائية جارية	٤٥٨
٢٣٩-	ثانياً- شروط تأجيل الطلب المتداخل تنفيذه معإجراءات قضائية جارية ..	٤٦١
	الفرع الثاني	
	تزامن تنفيذ طلب التعاون مع الطعن في مقبولية الدعوى	
٢٤٠-	تمهيد	٤٦٥
٢٤١-	أولاً- التأجيل عند الطعن في مقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية	٤٦٥
٢٤٢-	ثانياً- التأجيل عند الطعن في مقبولية الدعوى أمام محكمة وطنية ...	٤٦٨
	المطلب الثاني	
	الاستثناءات الواردة على تأجيل تنفيذ طلب التعاون	
٢٤٣-	تمهيد وتقسيم	٤٧٢
	الفرع الأول	
	المحافظة على الأدلة عند تأجيل تنفيذ طلب التعاون	
٢٤٤-	تمهيد	٤٧٢
٢٤٥-	أولاً- سلطة المدعي العام في المحافظة على الأدلة عند تأجيل التنفيذ	٤٧٢
٢٤٦-	ثانياً- الحالة التشريعية لطلب المحافظة على الأدلة عند تأجيل التنفيذ	٤٧٤
	الفرع الثاني	
	مواصلة جمع الأدلة عند تأجيل تنفيذ طلب التعاون	
٢٤٧-	تمهيد	٤٧٧
٢٤٨-	أولاً- إجراء تحقيقات استثنائية لمواصلة جمع الأدلة عند تأجيل التنفيذ ...	٤٧٧
٢٤٩-	ثانياً- القيام بإجراءات محددة لمواصلة جمع الأدلة عند تأجيل التنفيذ.	٤٨٠
	المبحث الثاني	
	رفض تنفيذ طلب التعاون	
٢٥٠-	تمهيد وتقسيم	٤٨٣

الفقرة	الموضـــوع	الصفحة
	المطلب الأول	
	أسباب رفض تنفيذ طلب التعاون	
٢٥١-	تمهيد وتقسيم	٤٨٤
	الفرع الأول	
	حظر طلب التعاون بموجب القانون الوطني	
٢٥٢-	تمهيد	٤٨٤
٢٥٣-	أولاً- القانون الوطني المعني بحظر طلب التعاون	٤٨٤
٢٥٤-	ثانياً- الحلول المقترحة عند حظر القانون الوطني لطلب التعاون ...	٤٨٦
	الفرع الثاني	
	مساس طلب التعاون بالأمن الوطني	
٢٥٥-	تمهيد	٤٨٩
٢٥٦-	أولاً- طلب التعاون الذي يمس بالأمن الوطني	٤٩٠
٢٥٧-	ثانياً- سبل معالجة طلب التعاون عند مساسه بالأمن الوطني.....	٤٩٢
	المطلب الثاني	
	الإجراء المقرر عند رفض تنفيذ طلبات التعاون	
٢٥٨-	تمهيد وتقسيم	٤٩٨
	الفرع الأول	
	الإحالة إلى جمعية الدول الأطراف	
٢٥٩-	تمهيد	٤٩٩
٢٦٠-	أولاً- موجب الإحالة إلى جمعية الدول الأطراف	٤٩٩
٢٦١-	ثانياً- الإجراءات التي تتخذها جمعية الدول الأطراف عند الإحالة ..	٥٠٢
	الفرع الثاني	
	الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي	
٢٦٢-	تمهيد	٥٠٤
٢٦٣-	أولاً- ضوابط الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي	٥٠٤
٢٦٤-	ثانياً- التدابير التي يمكن لمجلس الأمن الدولي اتخاذها عند الإحالة..	٥٠٨
	خاتمة	٥١٦
	قائمة المراجع	٥٢٦
	قائمة المختصرات	٥٦٤
	الفهرس	٥٦٥

ملخص الرسالة

تتناول الرسالة موضوع "**التعاون بين السلطات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية**"؛ حيث يشكل هذا التعاون ركيزة أساسية يقوم عليها عمل هذه المحكمة، من أجل الاضطلاع باختصاصها بفعالية في ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية.

ويستعرض القسم الأول منها ماهية التعاون من خلال التعريف به، وذلك ببيان مفهومه، ومصادره، وتحديد السلطات القضائية الوطنية التي تقدم التعاون، وأجهزة المحكمة المعنية بطلبه، وكذلك التطرق إلى الشروط اللازم استيفاؤها لقيامه بينهما.

بينما يستعرض القسم الثاني الأحكام المقررة للتعاون، والمتمثلة في الأحكام التي تعنى بتنظيمه، وذلك من حيث تقديم طلب التعاون من جانب المحكمة، وتنفيذه من جانب السلطات الوطنية، وأيضاً، الإجراءات القضائية محل طلبات التعاون. والأحكام التي تقيد التعاون، وتعوق تقديمه، سواءً أكانت أحكاماً ذات طابع دولي أم ذات طابع وطني.